



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: تقنيات كمية مطبقة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

العنوان :

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

تحت إشراف :

أ/ نورين مولود

إعداد الطالبة :

تكوك نجاة

لجنة المناقشة:

رئيسا

مقررا

مناقشا

جامعة مستغانم

جامعة مستغانم

جامعة مستغانم

الأستاذ عمر ستي أحمد

الأستاذ نورين مولود

الأستاذ يخلف عبد الله

الدفعة: 2014-2015

تمهيد:

بعد التحليل النظري لكل من السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل الاسقاط النظري لفعالية وتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالاستخدام التحليل القياسي وبالاتباع خطوات المنهج الاقتصاد القياسي، يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تقديم أهم المتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، تتمثل المتغيرات الدراسة المختارة في سعر الصرف الاسمي ومعدل الخصم والكتلة النقدية والقروض الداخلية بالإضافة إلى النمو الاقتصادي كمتغير تابع، ستم هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013.

وبناء على ما تقدم سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تقديم متغيرات ونموذج الدراسة

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تناسب وتتطابق مع الواقع الاقتصادي، ولأجل ذلك وجب اختيار المتغيرات الملائمة لدراسة مدى أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، و اختيار طريقة القياس الملائمة.

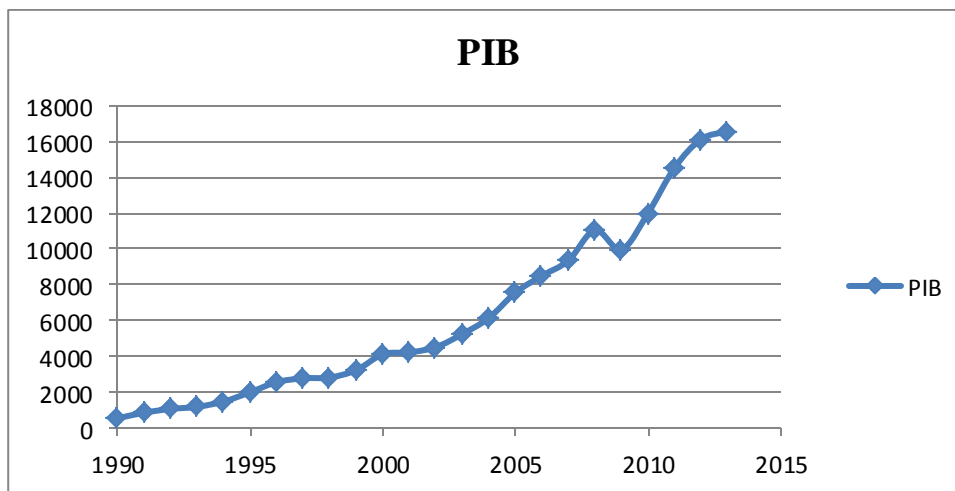
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

لتعريف النموذج لا بد من تحديد متغيرات النموذج (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

1-1- المتغير التابع: وهو يمثل الناتج المحلي الخام وقد استخدم هذا المتغير كتعبير عن النمو الاقتصادي

وقد رمزنا له بالرمز PIB

الشكل (01-03): تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الموقع www.imf.org/e-library-data

من خلال الشكل (06-03) نلاحظ بأنه يمكن تقسيم المنحنى إلى قسمين، القسم الأول من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000 حيث خلال هذه الفترة يتزايد منحنى PIB بشكل متباطئ، وهذا يرجع إلى أوضاع التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة منها أوضاع أمنية والتي كانت تسمى بالعيشية السوداء، ومنها اقتصادية وتمثلة في تقلبات أسعار البترول وما نتج عنه من تداعيات اقتصادية كارتفاع المديونية واختلال في ميزان المدفوعات،

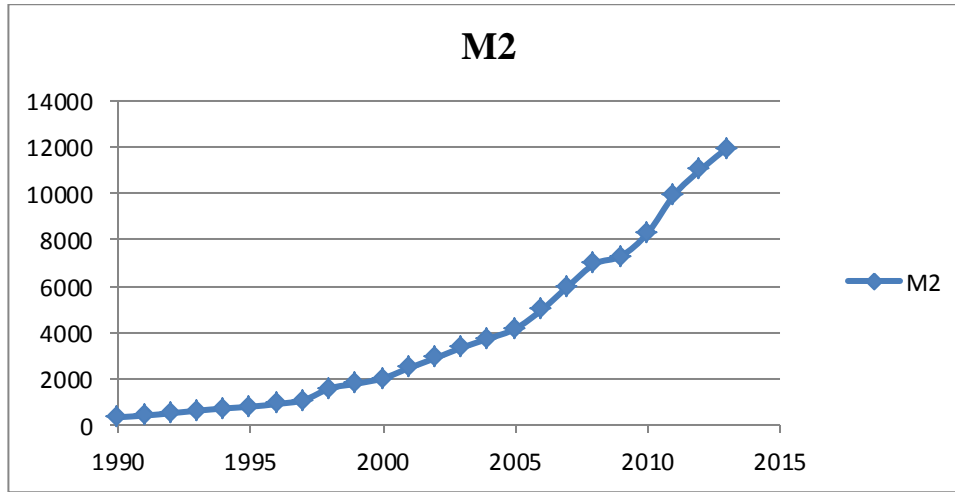
أما القسم الثاني فهو من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 وفيه يتزايد المنحنى بوتيرة متزايدة وهذا يرجع إلى الإصلاحات الاقتصادية والانعاش الاقتصادي الذي مس جميع قطاعات الاقتصاد ومنها القطاع النقدي.

1-2- المتغيرات المستقلة:

✓ الكتلة النقدية M2:

ونعني به العرض النقدي بمفهومه الواسع وهو يبين الحجم الكلي للنقد في الاقتصاد ويعرف عادة بالمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية .

الشكل (02-03): تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



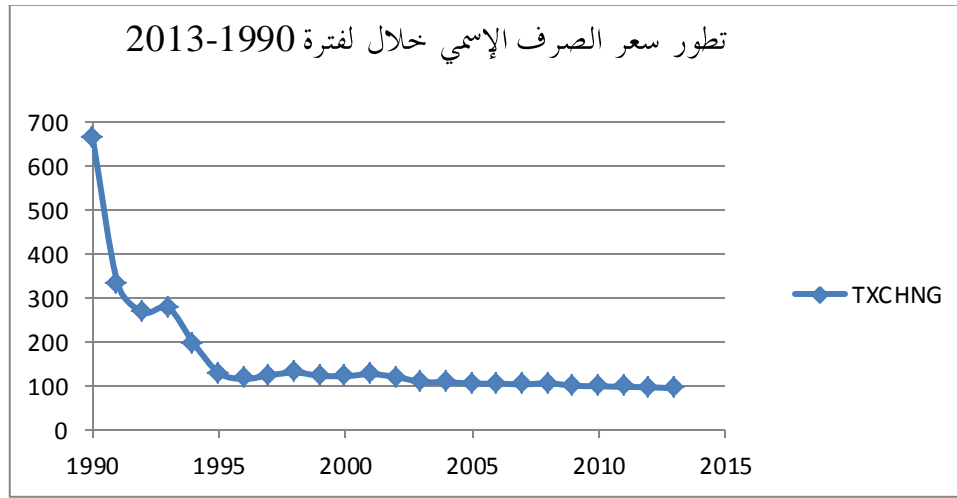
المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الموقع www.imf.org/e-library-data

يبين الشكل رقم (03-07) تطور الكتلة النقدية في الجزائر، وخلال الفترة 1990-2000 نلاحظ تزايد الكتلة النقدية ولكن بشكل بطيء كان ويعود هذا إلى الأزمات الأمنية والاقتصادية، وبعد سنة 2000 كان تزايد M2 متسارع لما شهدته هذه الفترة من الإصلاحات والإنعاشات التي مست القطاع النقدي والأنظمة المصرفية.

✓ سعر الصرف الإسمي: TXCHNG

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة أخرى ويتم التبادل العملات حسب أسعار بعضها البعض.

الشكل (03-03): تطور سعر الصرف الإسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



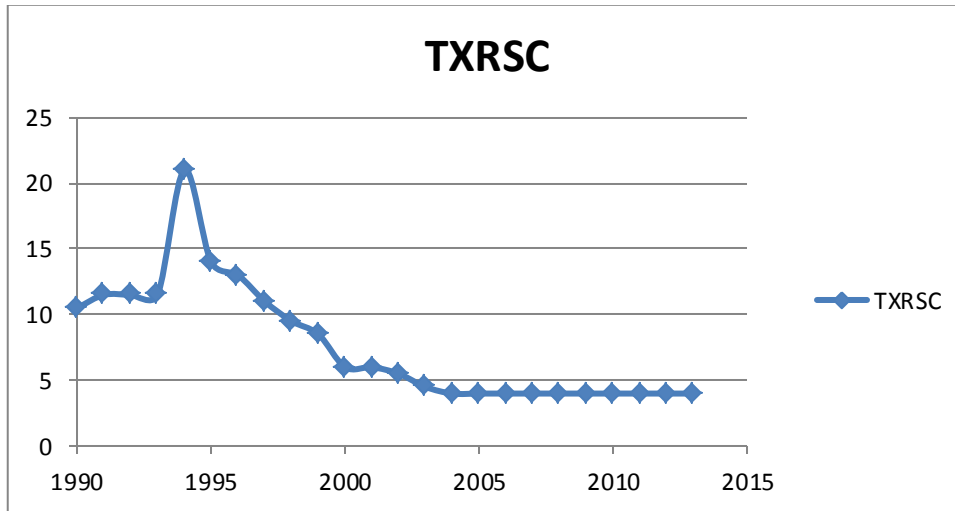
المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الموقع www.imf.org/elibrary-data

نلاحظ من شكل رقم (03-08) أن سعر الصرف في الجزائر قد شهد تدهور في سنة 1990 و1991 و1993 وحتى 1994 ويرجع هذا التدهور إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري في تلك الفترة والذي كان شرط من شروط صندوق النقد الدولي ضمن تقديمه المساعدات المالية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ليبقى بعد ذلك مستقرا حتى سنة 2013.

✓ معدل إعادة الخصم TXRSC:

يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة، تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

الشكل (03-04): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



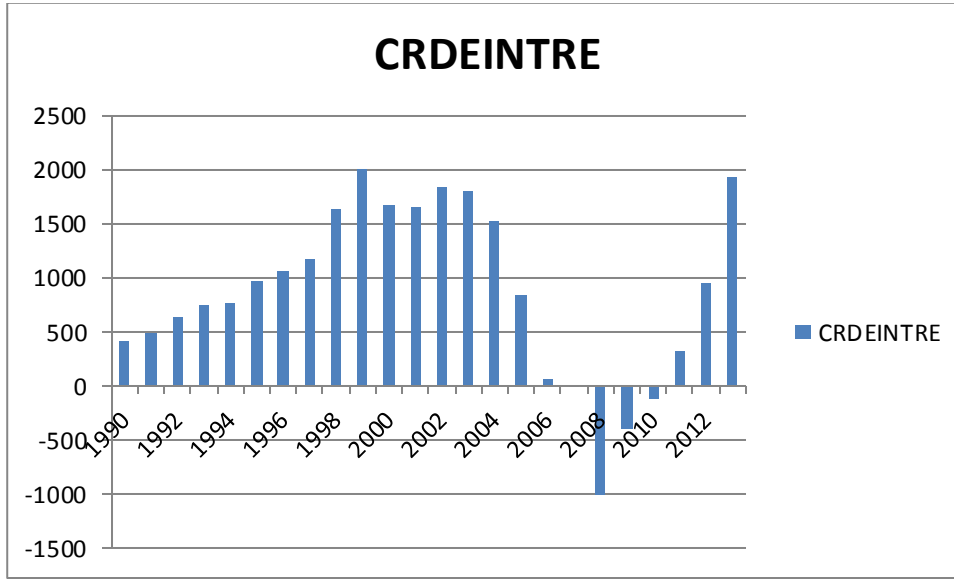
المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الموقع www.imf.org/elibrary-data

يعتبر معدل إعادة الخصم أداة في يد السلطات النقدية، تتحكم فيه من حيث رفعه وتخفيضه حسب الوضع السائد خلال تلك الفترة كما شهد تغيرات كثيرة من 1990 إلى 2003، ثم حقق استقرار منذ 2004 حتى 2013 بمعدل 4%.

✓ القروض الداخلية CRDEINTRE:

تتكون القروض الداخلية في الجزائر من مجموع القروض مقدمة للدولة والقروض مقدمة للاقتصاد.

الشكل (03-05): تطور القروض الداخلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الموقع www.bank-of-algeria.dz

شهدت الفترة من 1990 إلى غاية 2000 نموا ملحوظا بالنسبة للقروض الداخلية ليبلغ ذروته سنة 1999 بمبلغ 1998,632 مليار دينار جزائري وذلك في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي، لتسجل بعد ذلك انخفاض تدريجي خلال الفترة 2006-2000 لتتدهور قيمة القروض الداخلية بسبب انخفاض القروض الموزعة من طرف المصارف العامة، وخلال الفترة 2011-2013 سجلت العودة الحسنة للقروض.

المطلب الثاني: تقديم نموذج الدراسة

1- البيانات الاحصائية: تم جمع البيانات التي تخص هذه الدراسة في الجدول التالي:

الجدول(01-03): البيانات الاحصائية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الوحدة: بالمليار دينار جزائري.

السنوات	PTB	M2	TXCHNG	TXRSC	CRDETNTRE ^(*)
1990	554,3881	343,005	665,408	10,5	414,022
1991	862,1328	415,27	331,479	11,5	484,818
1992	1074,696	515,902	268,096	11,5	639,244
1993	1189,725	627,427	277,795	11,5	748,084
1994	1487,404	723,514	196,889	21	774,38
1995	2004,995	799,562	129,961	14	976,231
1996	2570,029	915,058	116,552	13	1057,391
1997	2780,168	1081,518	125,055	11	1164,93
1998	2830,491	1592,461	130,943	9,5	1629,362
1999	3238,198	1789,35	123,701	8,5	1998,632
2000	4123,514	2022,5	122,913	6	1671,2
2001	4227,113	2473,516	127,368	6	1648,2
2002	4522,773	2901,53	120,787	5,5	1845,4
2003	5252,321	3354,422	109,524	4,5	1803,6
2004	6149,117	3738,037	109,163	4	1514,4
2005	7561,984	4157,585	105,797	4	846,6
2006	8501,636	4975,343	105,909	4	60,1
2007	9352,886	5994,608	104,135	4	12,1
2008	11043,7	6955,968	106,637	4	-1011,8
2009	9968,025	7292,695	100,92	4	-402,4
2010	11991,56	8280,74	100	4	-124,8
2011	14526,61	9929,188	98,254	4	319,1
2012	16115,43	11015,14	97,648	4	953,6
2013	16569,27	11941,51	95,008	4	1920,6

المصدر: www.imf.org/elibrary-data

(*) www.bank-of-algeria.dz

2- النموذج الخطي: تكون الصيغة الرياضية وفقا للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 M2_t + \beta_2 CRDNTR_t + \beta_3 TXRSC_t + \beta_4 TXCHNG_t + U_t$$

U_t : المتغير العشوائي الذي يجب إضافته جاء لينوب عن باقي المتغيرات تؤثر على المتغير التابع ولم تدرج لأسباب معينة.

$(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ تمثل معلمات النموذج، t يعبر عن عدد المشاهدات.

3- تحديد التوقعات القبلية: نتوقع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك حسب النظرية الاقتصادية:

- ✓ أن تكون علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية حسب النظرية النقدية لفريدمان.
- ✓ زيادة القروض الداخلية تؤدي إلى زيادة الاستثمار وهذا الأخير يسجل ارتفاع في النمو، إذن نتوقع هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والقروض الداخلية.
- ✓ بما أن هناك علاقة عكسية بين معدل الخصم والقروض كما رأينا في الفصل الأول الخاص بالسياسة النقدية، نستنتج من هذا أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام ومعدل الخصم.
- ✓ تعتمد الجزائر سعر الصرف الثابت الذي يطبق هذا الأخير عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق المفتوحة، في حال اعتماد الدولة نظام سعر صرف ثابت فإنه يتطلب من الدولة التدخل للحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية من خلال البدء بشراء العملة المحلية مما سيقلل من توفر هذه العملة اللازم لمنح التسهيلات والاستثمارات مما سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الخام¹.

- اختيار طريقة القياس الملائمة: سيتم تقدير معلمات النموذج التي تقدمها وصياغتها سابقاً بطريقة المربعات الصغرى (MCO) و التي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربع البواقي إلى أدنى حد ممكن $\text{Min} \sum e_i^2$ ²، ووفقاً لهذه الطريقة لابد تحقيق الفرضيات التالية:³

(1) www.kau.edu.sa/Files/سعر%20الصرف

(2) حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص39.

(3) مكيد علي، الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص135.

$$H_1 : E(U_i) = 0 \quad \forall i = 1, 2, 3, \dots, n.$$

$$H_2 : E(U_i^2) = \delta_n^2$$

$$H_3 : E(U_i ; U_j) = 0 \quad i \neq j$$

$$H_4 : E(U_i ; X_j) = 0 \quad i \neq j$$

$$H_5 : U_i \longrightarrow N(0 ; \delta_n^2)$$

H6: أن تكون هناك علاقة خطية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة

سوف نستخدم في هذه الدراسة على مستوى معنوية 5% في مختلف الاختبارات الاحصائية والقياسية.

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقدير النموذج بإضافة إلى الكشف عن المشاكل القياسية ومعالجتها، وفي الأخير تحليل نتائج التقدير.

المطلب الأول: النموذج القياسي المقدر

1- النموذج القياسي المقدر:

بعد استعمال البيانات المتوفرة لدينا، وبالاعتماد على برنامج Eviews7 قمنا بتقدير نموذج الدراسة وانطلاقاً من النتائج الموضحة في الملحق رقم (01) يمكن كتابة النموذج المقدر كما يلي:

الجدول (03-02): نتائج تقدير النموذج

$PIB_t = 2004.27 + 1.29M2_t - 0.16CRDEINTRE_t - 41.32TXRSC_t - 2.53TXCHNG_t$				
T_c	(33.101)	(-1.371)	(-1.440)	(-2.923)
δ	(0.039058)	(0.122854)	(28.68181)	(0.865689)
	$R^2=0.99$	$\bar{R}^2=0.99$	$F_c=745.4345$	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول (01) في الملحق (01)

δ : تمثل الانحراف المعياري للمعلمات

2- التحليل الاحصائي والاقتصادي:

1-2- معامل التحديد \bar{R}^2 :

من الجدول (02-03) نجد أن $\bar{R}^2 = 0.99$ هذه القيمة لمعامل التحديد تعكس الطبيعة الموضوعية لمعادلة الانحدار المقترحة حيث أنها تمثل الظاهرة المدروسة تمثيلاً جيداً وبالتالي نقول بأن 99% من التغير الذي يحدث في الناتج المحلي الخام هو ناتج عن التغير في كل تغير الكتلة النقدية والقروض الداخلي وسعر الصرف الاسمي ومعدل الخصم.

2-2- اختبار فيشر F:

تستخدم هذه الاحصائية لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، من الجدول (02-03) لدينا:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq 0 \text{ أو } \beta_2 \neq 0 \text{ أو } \beta_3 \neq 0 \text{ أو } \beta_4 \neq 0$$

بالاستعانة بجدول فيشر $F_{(4;19)} = 2.90$ ، وبما أن $|F_c| > F_{tab}$ نرفض الفرضية العدم ومنه النموذج ذو معنوية إحصائية كلية وبالتالي يوجد على أقل معلمة واحد تختلف عن الصفر.

2-3- اختبار ستيودنت:

في هذا الاختبار سوف نختبر كل معلمة احصائيا على حدا، سنعمد في هذا الاختبار على جدول ستيودنت

$$\text{حيث: } t_{19}^{0.05} = 1.72$$

$$H_0: \beta_i = 0$$

$$H_1: \beta_i \neq 0 \quad \forall i = \overline{1; 4}$$

الجدول (03-03): نتيجة اختبار معنوية المعالم النموذج

المعلمة	t المحسوبة	الاحتمال	اشارة المعلمة
β_1	33.101	0.0000	موجبة
β_2	-1.371	0.1862	سالبة
β_3	-1.440	0.1659	سالبة
β_4	-2.923	0.0087	سالبة

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول (01) في الملحق (01)

✓ بالنسبة لـ معلمة الكتلة النقدية:

من الجدول السابق نجد أن $\text{Prob}(t_{\beta_1}) < 5\%$ إضافة على ذلك $t_c = 33.10 > t_{19}^{0.05} = 1.72$ نرفض

فرضية العدم وبالتالي β_1 لها معنوية احصائية، مما يدل على أن التغيير الذي يحدث في الكتلة النقدية يؤدي إلى

التغيير في الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى أن الإشارة الموجبة تثبت تطابق مع النظرية الاقتصادية إذن الكتلة النقدية مقبولة إحصائيا واقتصاديا.

✓ بالنسبة لـ β_2 معلمة القروض الداخلية:

من الجدول السابق نجد أن $\text{Prob}(t_{\beta_1}) > 5\%$ إضافة على ذلك $t_{19}^{0.05} = 1.72 < |t_c = -1.37|$ هذا يعني قبول الفرضية العدم وبالتالي β_2 لا تتمتع بالمعنوية الاحصائية هذا يعني أن التغيير القروض الداخلية لا تفسر التغيير في الناتج المحلي الخام، وهي كذلك غير مقبول اقتصاديا لأن إشارتها تنافي التوقعات القبلية لذلك يجب استبعاد هذا المتغير.

✓ بالنسبة لـ β_3 معلمة معدل إعادة الخصم:

إشارة معلمته تتماشى مع التوقعات الاقتصادية وبالتالي لديه مدلول اقتصادي، إضافة إلى أن $t_{19}^{0.05} = 1.72 < |t_c = -1.44|$ هذا يدل على قبول فرضية العدم وبالتالي معدل إعادة الخصم ليس له معنوية احصائية لكن ، لذلك وجب أزالته

✓ بالنسبة لـ β_4 معلمة سعر الصرف الاسمي:

بما أن $t_{19}^{0.05} = 1.72 > |t_c = -2.92|$ فإننا نرفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن سعر الصرف الاسمي له معنوية احصائية بإضافة إلى أنه يتمتع بالمعنوية الاقتصادية وبالتالي نقول بأنه التغيير الذي يحدث في سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى التغيير الذي يحدث في الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج بعد حذف المتغيرين (معدل إعادة الخصم والقروض الداخلية)

1- النموذج القياسي المقدر:

بإقصاء المتغيرين القروض الداخلية ومعدل إعادة الخصم الذين ليس لهما معنوية إحصائية ولا اقتصادية يصبح

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 M2_t + \beta_2 TXCHNG_t + U_i$$

النموذج في الأخير كالتالي:

الجدول (03-04): نتائج تقدير النموذج بعد حذف المتغيرين (معدل إعادة الخصم والقروض الداخلية)

PIB = 1318.89 + 1.34M2 - 2.34TXCHNG		
t _c	(45.241)	(-2.742)
δ	(0.029661)	(0.855160)
	$\bar{R}^2=0.99$	F _c =1377.993

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول (02) في الملحق (01)

2- التحليل الإحصائي و الاقتصادي:

2-1- معامل التحديد \bar{R}^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد والمقدرة بـ: $\bar{R}^2=0.99$ تدل على أن كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي تفسر بنسبة 99% التغير الذي يحدث في الناتج المحلي الخام، أما الباقي 1% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في الخطأ العشوائي.

2-2- اختبار فيشر

كما سبق وأشرنا يهدف هذا الاختبار إلى الاختبار المعنوية الكلية للنموذج:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \text{ أو } \beta_2 \neq 0 \end{array} \right.$$

بما أنه $|F_c = 1377.99| > F_{(2;21)} = 3.47$ نرفض الفرضية العدم ومنه يوجد على أقل معلمة معنوية إحصائياً

(النموذج ذو معنوية كلية)

3-2- اختبار ستودنت:

سنعتمد في هذا الاختبار على جدول ستودنت حيث: $t_{21}^{0.05}=1.72$.

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \quad \forall i=1; 2 \end{array} \right.$$

الجدول (03-05): نتيجة اختبار معنوية المعالم النموذج بعد حذف المتغيرين

المعلمة	الاحتمال	إشارة المعلمة
β_1	0.0000	موجبة
β_2	0.0122	سالبة

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول (02) في الملحق (01)

كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية لأن كل الاحتمالات أصغر من 5% زيادة على ذلك إشارات المعالم مطابقة للنظرية الاقتصادية وعليه نمر للتحليل القياسي.

3- التحليل القياسي:

بعد التأكد من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات.

3-1- التوزيع الطبيعي للمتغير العشوائي:

إن المتغير العشوائي U_t يتبع توزيع طبيعي، أي أن توزيع U_t حول المتوسط يكون مساوي للصفر و

$$U_i \longrightarrow N(0; \delta_n^2)$$

أحسن اختبار لإثبات ذلك هو اختبار jarque-Bera

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{normalité} \quad \text{يتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1 : \text{non-normalité} \quad \text{غير ذلك} \end{array} \right.$$

من الملحق رقم 02 نجد أن $\text{prob}(\text{jarque-Bera})=0.371$ ، بما أنها أكبر من 5% نقبل فرضية العدم ومنه المتغير العشوائي يتبع توزيعاً طبيعياً.

3-2- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

سيتم اعتماد على اختبار وايت test de white للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الأخطاء أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير الانحدار بين مربع البواقي وبين المتغيرات المستقلة ومربع المتغيرات المستقلة، وفقاً لهذا الاختبار تحصلنا على الجدول التالي:

$$H_0: \delta_1^2 = \delta_2^2 = \dots = \delta_n^2$$

$$H_1: \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq \dots \neq \delta_n^2$$

الجدول (03-06): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.390358	Prob. F(5,18)	0.2745
Obs*R-squared	6.686612	Prob. Chi-Square(5)	0.2450
Scaled explained SS	4.260790	Prob. Chi-Square(5)	0.5125

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews

بما أن $F_c = 1.390 < F_{(5;18)} = 4.58$ نقبل فرضية العدم وعليه يعد دليلاً على ثبات تجانس التباين لحد الخطأ.

3-3- التعدد الخطي :

سوف تعتمد في هذا الاختبار على أحد مؤشرات التي تدل على وجود مشكل التعدد الخطي في النموذج وهو مؤشر تضخم التباين (VIF) $\text{variance inflation factors}$ الذي يقوم بتحديد كل متغير مستقل على حدا مع باقي المتغيرات المستقلة الأخرى دون إدخال المتغير التابع، ويحسب هذا المؤشر كالتالي: $\text{VIF} = \frac{1}{1-R_j^2}$ حيث أن R_j^2 تمثل معامل التحديد كل متغير مستقل، إذا وجد متغير مستقل قيمة مؤشر VIF أكبر من العدد 4 فنقول أن هذا المتغير هو سبب في التعدد أو التداخل الخطي و الجدول التالي سيوضح ذلك:

الجدول (03-07): نتائج اختبار التعدد الخطي

Variance Inflation Factors			
Date: 05/24/15 Time: 14:01			
Sample: 1990 2013			
Included observations: 24			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
M2	0.000880	2.837930	1.270697
TXCHNG	0.731299	3.486499	1.270697
C	55806.05	6.503251	NA

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Eviews

من الجدول رقم (03-07) نجد أن كل القيم مؤشر تضخم التباين هي أصغر من العدد 4، والتالي فنموذج خالي من مشكلة التعدد الخطي.

3-4- الارتباط الذاتي للأخطاء:

سوف نستعين بالاختبار دربن واتسون test de Durbin-Waston والذي يفترض على وجود

فرضيتين :

$$\begin{cases} H_0 : \rho=0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن قيمة DW المحسوبة والتي تساوي DW=1.51 المأخوذة من الجدول 02 في الملحق 01 وقيمة DW المستخرجة من الجدول آخذين العين الاعتبار عدد المشاهدات والتي تساوي 24 وعدد المتغيرات المستقلة k=1، نجد قيمة كل من $d_l=1.19$ و $d_u=1.55$ والتي تحدد مساحتهما من 0 إلى 4.

كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (03-06): رسم البياني لإحصائه دربن واستن

$\rho > 0$	اختبار غير حاسم	استقلالية ما بين الأخطاء	اختبار غير حاسم	$\rho < 0$
0	$d_l=1.19$	$d_u=1.55$	$4-d_u=2.45$	$4-d_l=2.81$
				4

المصدر: من إعداد الطالبة

بما أن قيمة DW وقع في المنطقة اختبار غير حاسمة سوف نعلم على اختبار آخر وهو Breusch-Godfrey والذي يقيس هذا الأخير الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى فأكثر ونتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03-08): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.892270	Prob. F(1,20)	0.3561
Obs*R-squared	1.024995	Prob. Chi-Square(1)	0.3113

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من الجدول أعلاه $\chi_1^{0.05} = 3.841 < |\chi_c^2 = 1.02|$ ومنه نقبل بفرضية العدم وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط بين الأخطاء.

المطلب الثالث: تحليل نتائج التقدير .

بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية والإحصائية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم تحليل النتائج المقدره اقتصاديا ثم اختبار مقدره النموذج على التنبؤ.

نتائج التقدير:

إن الدراسة القياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2013 وهي الفترة التي شهدت عدة اصلاحات هيكلية بينت أن المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر المتمثلة في الكتلة النقدية وسعر لـصرف الاسمي وذلك بعد استبعاد وإزالة المتغيرين هما معدل إعادة الخصم والقروض الداخلية.

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 99% وهي قيمة عالية تشير إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الخام كمتغير تابع والكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي كمتغيرات مستقلة تكاد أن تكون خالية من الأخطاء ويرجع ذلك إلى النسبة 1% من التشتت في المتغير التابع يعود إلى متغيرات غير مدرجة في النموذج.

كما أثبتت الدراسة الاقتصادية والإحصائية بأن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية بمفهومها الواسع بمرونة مقدره بـ 1.34 وهي مطابقة لنظرية فريدمان، وهذا يدل على مدى تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة المباشرة منها وغير المباشرة ويجعل هذه الأدوات آلية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق مستوى عالي في النمو الاقتصادي.

كما بينت الدراسة أيضا العلاقة العكسية بين سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الخام بالاعتبار أن الدولة الجزائرية تتبع نظام سعر الصرف ثابت وهو ما يؤثر على الناتج المحلي الخام بشكل سلبي.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلاله إلى معرفة أهم المتغيرات النقدية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك باتباع منهجية الاقتصاد القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع البيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية والتي تم جمعها من مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقمنا بمختلف الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية، وإيقصاء المتغيرات غير المعنوية تم انتقاء أفضل نموذج مختار، في الأخير تقديم تحليل لتتائج المتواصل إليها وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري، وقد تم التوصل في الأخير إلى:

- ✓ نوع العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمؤشرات النقدية.
- ✓ تحقق كل فرضيات النموذج.
- ✓ النموذج المتحصل عليه له مقدرة جيدة على التنبؤ.

تناولنا في بحثنا هذا إشكالية تتمحور حول مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1990-2013، وقد بينت الدراسة التأثير الإيجابي بين الكتلة النقدية وبين الناتج المحلي الخام وهذا ما أقره العالم الاقتصادي ميلتون فريدمان، والتأثير السلبي بين سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الخام باعتبار أن الجزائر تعتمد على سعر سرف ثابت ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

تتمثل السياسة النقدية في مجموعة إجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه وقد تطلب تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق إحداث عدة اصلاحات عميقة على مستوى الدائرة النقدية والحقيقية حتى يتم إعطاء دور النقد والسياسة النقدية التي همشت لمدة ثلاثة عقود من خلال صدور قانون النقد والقرض والذي دعم هذا التحول وعمل وفق مبادئه، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية وإعطائه الاستقلالية في أدا السياسة النقدية إذ تعتبر هذه الأخيرة من بين السياسات المتخذة لدعم النمة الاقتصادي والذي بعد من المواضيع التي تلقي الاهتمام متزايد من قبل المفكرين وللمدارس التي ينتمون إليها وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومن أجل رفع مستوى معيشي لأفراد المجتمع.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الخام و السياسة النقدية في الجزائر معتمدين على مناهج الاحصائية الحديثة في مجال الاقتصاد القياسي وإجراء مختلف الاختبارات المناسبة.

نتائج الدراسة:

قد خلصنا في بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

- ✓ حسب فريدمان فإن عرض النقود يؤثر تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود حيث أنه هو الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بشكل مستقر مع معدل النمو الاقتصادي، وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته.
- ✓ لمعرفة أهم متغيرات النقدية مؤثرة على النمو الاقتصادي اخترنا مجموعة متغيرات نقدية وهي معدل إعادة الخصم القروض الداخلية متمثلة في مجموع القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة بالإضافة إلى الكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي، وبعد إقصاء المتغيرات غير معنوية والتي منها لم تكن مطابقة لنظرية

الاقتصادية تبقى متغيرين هما الكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي المؤثرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكور.

✓ توصلنا في الأخير إلى النموذج يبرز التأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي. بمتغيرين هما الكتلة النقدية وسعر الصرف الاسمي مع تحقق صحة كل الفرضيات النموذج.

اختبار صحة الافتراضات:

بعد التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع محل البحث والدراسة، نلاحظ أن الافتراضات التي سبق وأن عرضت صحيحة ومثبتة خلال بحثنا:

✓ الافتراض الأولى: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة عن طريقة سلطتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان وقدرًا من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين.

✓ الافتراض الثانية بالرغم من وجود تعاريف النمو الاقتصادي إلا أن المفكرون الاقتصاديون يتفقون على أنه يعني النمو الكمي في الناتج الوطني، وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج.

✓ الافتراض الثالثة: أثبتت الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية، حيث زيادة الكتلة النقدية بواحد مليار تؤدي إلى زيادة PIB بـ 1.34 مليار، وهذا يدل على مدى تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة المباشرة منها وغير مباشرة وبجعل هذه الأدوات آلية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الأداء عالي في الناتج المحلي الخام.

اقتراحات وتوصيات:

✓ تسريع عملية الإصلاح المالي والمصرفي بجميع المؤسسات النقدية والمالية لتطبيق أداة من أدوات السياسة النقدية وهي سياسة السوق المفتوحة.

✓ وضع ضوابط السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ومتطلبات السياسة النقدية الدولية.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في نشاطات الاقتصادية، وذلك من خلال التخطيط لها من طرف البنك المركزي بهدف تحقيق مستوى عالي للنمو الاقتصادي كما تعتبر من أهم الأدوات التي تملكها السلطة النقدية في توجيه الإصلاحات الاقتصادية وقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بصعوبات ومشاكل منها خارجية كتقلبات سعر البترول ومنها داخلية كسوء تسيير المؤسسات وكل هذا كان له تأثير كبير على السياسة النقدية، ومع بداية التحول من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد السوق والمفاوضات مع الصندوق النقد الدولي قامت الجزائر بالإدخال تعديلات وإصلاحات كبيرة في جهاز المصرفي الذي تبعه تحول كبير في سياستها النقدية خاصة قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: وضعية السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الأخرى، نظرا لما نالته من اهتمام من طرف المحللين الاقتصاديين، وهنا لتأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني وما تحدثه من آثار على المستثمرات الداخلية، يتضمن هذا المبحث على مبادئ العامة حول السياسة النقدية ابتداءً من وضع مفهوم لها وأهم أدواتها وصولاً إلى الأهداف المنشدة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

لقد ظهر الاهتمام جاليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدتها القرن الحالي، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً وهاماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية،⁽¹⁾ تعددت التعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

التعريف الأول: "السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية"⁽²⁾

التعريف الثاني: "السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو الدليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية لتأجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة ألى الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السبيلة المناسبة للاقتصاد القومي"⁽³⁾

التعريف الثالث: "وتعرف السياسة النقدية أيضا على أنها تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة النقود - الدخل."⁽⁴⁾

(1) ناظم محمد فوزي الشمري، النقود والمصاريف ونظرية النقدية، زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص126.

(2) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص173.

(3) أحمد فريد مصطفى وسهير السيد، السياسات النقدية وبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص37.

(4) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الفجر، الجزائر، 2005، ص98.

التعريف الرابع:¹ "وتعبير آخر، فإن السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي، كما تعرف على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود ولإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع." (1)

نستخلص من كل التعاريف والمفاهيم السابقة، بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة عن طريق سلطتها النقدية من أجل التحكم في كمية النقود بشكل يضمن للاقتصاد الوطني ذلك الحجم من الائتمان وقدر من السيولة بغية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية في زمن معين، حسب الوضعية التي تعيشها الدولة سواء كانت سياسة توسعية أو سياسة انكماشية.

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص112.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

يتفق الاقتصاديون على تحديد أهداف السياسة النقدية كالتالي:

1- استقرار المستوى العام للأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار نظرا لأن التغيرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي أثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي.⁽¹⁾

2- العمالة الكاملة: (*)

إن للسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدية تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة.⁽²⁾ بالنسبة للاقتصاد الجزائري فالعمالة لم تكن ضمن أهداف السياسة النقدية وإنما كانت ضمن أهداف العامة للتنمية الاقتصادية في برامج الحكومات في شكل حلول جزئية وتخفيف من حدة البطالة.

3- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفعة:

يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليصها الضغوط التضخمية، ويعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية، بينما تعتبر الأهداف الأخرى مثل استقرار مستويات الأسعار واستقرار سعر الصرف بمثابة أهداف ثانوية إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف تركز عليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول

(*) العمالة الكاملة هو مستوى العمالة الذي يحقق من استخدام الكفاء لقوة العمل أي الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويتطلبها.

(1) زكريا الدوري وبشرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(2) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

على مزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته. (1)

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدوى فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، (2) يتمثل دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز ذلك من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلب سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لأن الطلب قد قل على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي تدفق أموال الأجنبية داخل الدولة وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. (3)

✓ التعارض بين الأهداف:

هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية تتمثل في أربعة أهداف وهي استقرار مستوى الأسعار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والعمالة الكاملة بالإضافة إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وهي تعرف على العموم بأهداف المربع السحري، إلا أن المشكلة التي تواجه الاقتصاد عند وضعهم للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف المختلفة لتلك السياسة، فعندما يصممون سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي، فإنهم يواجهون مشكلة ارتفاع الأسعار لأن زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

(1) زكريا الدوري وبشرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص190.

(2) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص140.

(3) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص141.

كما أن هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات يظهر نوعاً آخر من التعارض، حيث يتطلب زيادة حجم الصادرات خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة للقدرة على المنافسة مع الدول الأخرى، إلا أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية التي ترتفع أسعارها بسبب زيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ومن ثم اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

أما التعارض الآخر فيظهر بين هدف زيادة النمو واستقرار الأسعار حيث يرى البعض أن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار في حين يرى البعض الآخر أن التضخم يعتبر أمراً ضرورياً للدفع بعملية التنمية.⁽²⁾

(1) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2012، ص 24.

(2) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقا للموقف النقدي، من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومن ثم تحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها،⁽¹⁾ يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات، لتحقيق الأهداف المسطرة، بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد،⁽²⁾ وتنقسم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي إلى أدوات كمية وأدوات كيفية:

1- الأدوات الكمية:

تعتبر الطرق الكمية من الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وتسمى في بعض الكتب أو المراجع بالأدوات العامة أو الأساليب غير مباشرة.

1-1 - سياسة معدل إعادة الخصم: (*)

تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمت البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أولا من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله " الملجأ الأخير للأقراض " وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913 أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1972/01/01.⁽³⁾

العلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق هي علاقة موجبة. بمعنى زيادة في سعر الخصم تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق والعكس صحيح، ويلاحظ من ذلك أن سعر الخصم هو متغير المستقل في هذه الحالة، وأسعار الفائدة هي المتغير التابع.⁽⁴⁾

(*) إعادة الخصم : هو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على القروضه للبنوك التجارية.

(1) محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية اقتصادية (دراسة تحليلية قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص26.

(2) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص121.

(3) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص147.

(4) زكريا الدوري وبشرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص193.

وفي حالة رفع البنك المركزي لمعدل الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود الاستثمار، ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن ينخفض من تدفقها إذا كان ميزان مدفوعات يحقق فائضا⁽¹⁾، في حالة تخفيض من معدل إعادة الخصم فإن هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج سابقة الذكر وتكون كما يلي: ⁽²⁾

- 1- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها.
 - 2- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية ليؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
 - 3- زيادة طلب البنوك التجارية على الإقتراض من البنك المركزي.
 - 4- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.
- يمكن تلخيص حالتين سياسة معدل إعادة الخصم في مخطط التالي:

- ارتفاع سعر إعادة الخصم ⇐ اقتراض المصارف التجارية من بنك المركزي ⇐ حجم الاحتياطات بنوك تجارية لدى بنك المركزي ⇐ معدلات الفائدة ⇐ منح الائتمان ⇐ معروض النقدي

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص148.

(2) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص148.

- انخفاض سعر إعادة الخصم ↗ اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي ↗ الاحتياطات النقدية للبنوك تجارية لدى البنك المركزي ↗ معدلات الفائدة ↗ الائتمان ↗ المعروض النقدي في السوق

1-2- سياسة السوق المفتوحة:

ويقصد بها دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة فقد اعتبرها "فريدمان" (*) منها أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي وتعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية خاصة في الدول المتقدمة، وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931، ثم تلتها فرنسا سنة 1938. (1)

تحدث هذه السياسة أثراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي نستطيع أن نقوم بعمليات الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضاً في سعر الفائدة مما يوقع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل السوق الأوراق المالية بائناً الأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقداً فتخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي نقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة. (2)

(*) ملتون فريدمان، بروفيسور من جامعة شيكاغو، تحصل على شهادة الليسانس من جامعة روتكيز وعلى ماجستير من جامعة شيكاغو ثم دكتوراه من جامعة كولومبيا، وقد نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 تكريماً له لثلاثة بحوث قام بها، ومن أهم مؤلفاته: نظرية نسبة النقود المثلى.

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص125.

(2) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص151.

1-3- سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني:

نسبة الاحتياطي القانوني هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم⁽¹⁾، تعتبر سياسة تغيير معدل الاحتياطي القانوني أكثر فعالية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإلزامية شاملاً لجميع أنواع الودائع، خاصة في دول المتخلفة أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال، كما أن تغيير سعر إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم [محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها] في هذه الدول،⁽²⁾ ويقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم، في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد.⁽³⁾

2- الأدوات الكيفية:

تعرف الرقابة الكيفية بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات غير الإنتاجية كالمضاربة في الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية⁽⁴⁾ وتمثل في:

2-1- تنظيم القروض الاستهلاكية:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات الكيفية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية.

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص152.

(2) بلعزوز بن علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص128.

(3) محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية اقتصادية (دراسة تحليلية قياسية)، مرجع سبق ذكره، ص28.

(4) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص32.

2-2 - الإقناع الأدبي:

وهو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومنه تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون تمويل، لذا هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.⁽¹⁾

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص130.

المبحث الثاني: وضعية السياسة النقدية في الجزائر.

ستتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على أهم التطورات التي مر بها النظام النقدي في الجزائر، قبل وبعد ظهور قانون رقم 90-10 بالإضافة إلى أهم إصلاحات وتعديلات التي مست الوضعية النقدية.

المطلب الأول: الوضعية النقدية قبل قانون 90-10

1- النظام البنكي بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة سعت الجزائر إلى استرجاع كامل سيادتها المالية والنقدية، بإنشاء الهياكل الضرورية للخروج بسرعة من تبعتها للفرنك الفرنسي، وبسط كامل سيادتها على السلطة النقدية لبناء نظام نقدي وطني يتماشى مع اختيارات الدولة الجزائرية، عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى وعملة والوطنية حيث تم إنشاء الخزينة العمومية والبنك المركزي، والعملة الوطنية:⁽¹⁾

1-1- الخزينة العمومية: لقد تم إنشاء الخزينة العمومية بتاريخ 08 أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، وقد أعطيت لها صلاحيات واسعة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

1-2- البنك المركزي: تأسس هذا البنك تحت رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1963، يعتبر هذا البنك هيئة وطنية عمومية تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية والاستقلال المالي مملوك للدولة بنسبة 100% ومن أهم مهامه إصدار العملة الوطنية وتسيير الاحتياطات العملة الأجنبية والذهب.

قبل قانون النقد والقرض لسنة 1990 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسائية فقط، ولم أداة إستراتيجية من أجل تحكم في التنمية الاقتصادية فالبرغم من أنها منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية فأنشئت لذلك وحدة نقدية وطنية الدينار الجزائري وقد تم إصداره بتاريخ 10/04/1964 وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها فرنك الفرنسي بـ: 180 ميلغرام من الذهب، وتم تأمين المصارف، وكانت تدخل هذه السياسة في

(1) شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53

إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي، خاصة هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. (1)

وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 فتحمّلت الدولة عبئا كل الاستثمارات الوطنية، وهذا التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي أصبح يتجلى لا طبعا للمنظار النقدي والمصرفي وإنما حسب ظروف التعبير النقد كمادة أولية، فالنقود لم تعد كأداة لتكوين رأس المال وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جو التغير النقدي للبتروول أي أن النقود لم تعد تتداول كرأس مال بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ربح البتروول.

2- انعكاس أزمة البتروول لسنة 1986 على التوازنات النقدية:

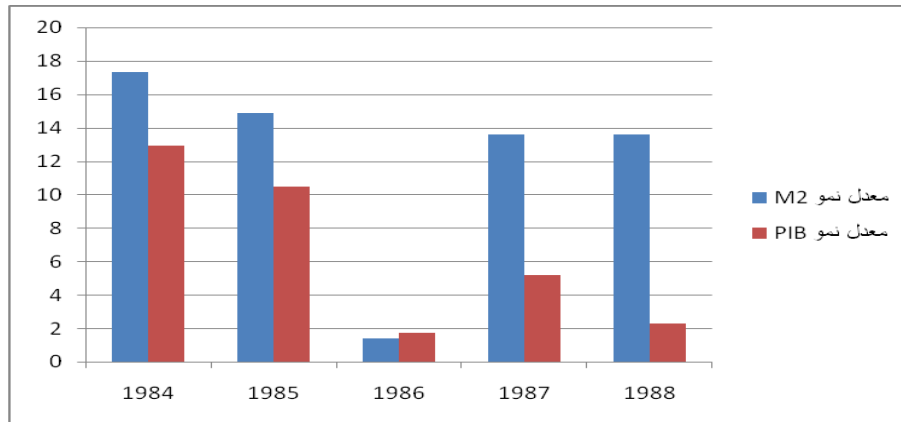
إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بإيرادات صادرات المحروقات دون مصادر أخرى، دفع بها إلى شفى الانهيار بسبب أزمة البتروول وانهيار مداخيل الصادرات سنة 1986 حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 بعيدا كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت آن ذلك 32 دولار للبرميل. (2)

ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986، أي انخفاض بنسبة قدرها 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات.

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص166.

(2) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص178.

الشكل رقم (01-01): تطور معدل M2 ومعدل PIB خلال الفترة 1984-1988



المصدر: من إعداد الطالبة www.imf.org/elibrary-data تاريخ التصفح 2015/01/15

نتيجة أزمة البترولية انخفض معدل الكتلة النقدية M2 ومعدل النمو الاقتصادي PIB الى أدنى مستوياتها سنة 1986 جعل الاوضاع الاقتصادية متدهور، مما أجبر الحكومة الجزائرية على التفكير في تغير النظام الاقتصادي من الاشتراكي الى الرأسمالي.

2- إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق:

بعد تعرض الدولة الجزائرية سنة 1986 لأزمة البترول، وما نتج عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية بسبب تقلص موارد الدولة من عائد الصادرات، كان يجب على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية المالية.⁽¹⁾

3-1- قانون القرض والبنك لسنة 1986:

تميزت مرحلة الثمانينات بالمشروع في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات أو عملية التطهير المالي، ابتداءً من عام 1983 تبعاً لإعادة هيكلتها العضوية، وكانت هذه العملية التي تهدف إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاشتراكية والمؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام، وتبعاً لذلك وتحت أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت

(1) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، نفس مرجع سابق، ص 182-183.

به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى تحول نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد اقتصاد السوق هو إصدارها لقانون البنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح المنظومة المصرفية مع تحديد مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية تماشياً وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان، وبموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض تم إدخال تعديلات على الوظيفة المصرفية حيث يقوم هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية.⁽¹⁾

3-2 - استقلالية البنوك لسنة 1988:

لم يكن قانون 1986 ليحلوا من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية خاصة بعد مرور قانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى والقوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12.⁽²⁾

وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الرجعية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه.

وللنتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، التي أصبحت تسير وفقاً للمبادئ التجارية والمردودية، على أساس أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا ما يدرج

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص184.

(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص195.

البنوك ضمن دائرة المتاجرة، كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والمؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والسوق الخارجية، وفي ذات الوقت ألغى التوطين الإجباري الوحيد، كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية، ليوكل ذلك النظام المصرفي فكان هذا انطلاقا لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي تفصل بين دور الأعوان الاقتصادية ودور الدولة في تعبئة وتمويل وتراكم رأس المال. ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.⁽¹⁾

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص185.

المطلب الثاني: قانون القرض والنقد 90-10:

وضع قانون المتعلق بالقرض والنقد رقم 10-1990 المؤرخ في 14/04/1990 النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي نحو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

1- مبادئ قانون النقد والقرض:

حمل القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بنظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمد عليها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل⁽¹⁾، تتمثل أهم هذه المبادئ في: (2)

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وبذلك تتخذ قرارات على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدي السائد.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وتلق تداخلاً بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا بتحقيق استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة وتقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، بالإضافة إلى تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد⁽³⁾.

(1) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 196.

(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

✓ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حد لذلك فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم أجدره الاقتصادية. (1)

✓ أهمية السياسة النقدية:

كان من مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد، بعد ما كانت مهمشة ومغيبية خلال ثلاثة عقود من الزمن، ونتيجة لذلك أعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية منها: (2)

- إصدار مع تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
- منح رخص لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة وغير المباشرة.

2- أهداف قانون النقد والقروض:

يمكن التعرض بإيجاز لأهم أهداف: (3)

- وضع حد لكل تداخل في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقروض.
- إعادة تقييم بما تخدم الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 197-198.

(2) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 188.

(3) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 188-189.

المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد أزمة البترولية الخانقة لسنة 1986 والتي وضعت الاقتصاد الجزائري في وضعية مزرية، التحأت الجزائر إلى مؤسسات النقد الدولية للتفاوض معها وحصول على قروض ومساعدات مالية، فوقت على اتفاقيتين: (1) كانت الأولى في 31 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي: (2)

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار الفائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

بعد فشل الاتفاقيتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء للمرة الثالثة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي والذي يمتد على مرحلتين:

1- مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 - 21 ماي 1995

ترتكز السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار البرنامج التثبيت على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: (3)

- الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 بحيث دولار واحد يقابل 36 دينار جزائري قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء.
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 إلى 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة.

(1) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص191.

(2) مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد، الجزائر، 2008، ص28.

(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص191، 192.

- تحرير معدلات الفائدة المدنية للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

2- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

امتد برنامج التعديل الهيكلي على مدى ثلاثة سنوات وعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف لبلوغ ذلك فإن أهداف الاتفاق هي: ⁽¹⁾

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط بناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الداخلي كتحرير الأسعار وإصلاح المنظومة المصرفية وخصوصة المؤسسات وعلى الصعيد الخارجي مواصلة تحرير التجارة الخارجية.

(1) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 40.

خلاصة

من خلال هذا الفصل نجد أن السياسة النقدية تتمثل في مجموعة إجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيه كما ترمي إلى تحقيق مجموعة أهداف كتحقيق مستوى مقبول في استقرار النقدي والاقتصادي، وذلك بالاستخدام أدوات حسب وضعية الاقتصادية للبلد.

والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت إلى إصلاح المنظومة النقدية وذلك بواسطة إصلاحات من خلال اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وإصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي يحمل في طياته مجموعة أهداف من شأنه رفع من مكانة وأهمية النظام النقدي.

تمهيد:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع من التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية وللمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل رفع مستوى معيشي لأفراد المجتمع، ويتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني بصفة عامة، ترقية القطاع النقدي بصفة خاصة، وذلك من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى أعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي رفع الدخل الفردي.

وقد حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية من الجانبين النظري والتطبيقي.

سنركز في هذا الفصل على الباحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: أهم النظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل خلاصة مادية للجهود الاقتصادية للمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

التعريف الأول: " حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي هو زيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة متنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي وتعديلات المؤسسة التي يحتاج الأمر إليها".⁽¹⁾

التعريف الثاني: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي أو الإجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".⁽²⁾

التعريف الثالث: إن النمو الاقتصادي لا يعن مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن مستوى المعيشية الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل النمو الناتج الكلي معدل السكاني".⁽³⁾

التعريف الرابع: "ولن لا يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد وحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة مقابل خدمات إنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي المقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بالنسبة معينة وزاد مستوى العام الأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً، ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد في هذه الحالة. بل أكثر من هذا إذا زاد

(1) ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد العزيز، دار المريخ، السعودية، 2006، ص175.

(2) محمود عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، مصر، 2006، ص73.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، مصر، 2000، ص11.

الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشتة، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ففي هذه الحالة يزداد الدخل الحقيقي ممثلاً في زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها خلال فترة محل بحث.⁽¹⁾

من التعريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل أنه يترتب "عن ذلك زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه:
- معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني.
- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:
- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم.
- لكي يكون هناك نمو اقتصادي يجب أن يصحبه تقدم تكنولوجي.
- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليس زيادة مؤقتة.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص12.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الاقتصادي لبلد ما، ومن أهمها: العمل ورأس المال والتقدم التقني.

1- العمل:

يعبر العمل عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي⁽¹⁾، والذي يمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والتعليمية التي يمكن الإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.⁽²⁾

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أكثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، كما وسبق تطرق إليه في المطلب الأول حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا ليطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.⁽³⁾

2- رأس المال:

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالألات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال الصور العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة فيتحول لشكل نقدي، ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد في لحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.⁽⁴⁾

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، صص 469-470.

(2) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، صص 34.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، صص 470.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، صص 468.

وعلى المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، وغيرها، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:⁽²⁾

2-1- توقعات الأرباح.

2-2- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

3- التقدم التقني والتكنولوجي:

يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم التقني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي حتى أن هذا العامل المحدد في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تكون وتشكل في عقد التسعينات من القرن العشرين وتحدد معالمة بدرجة أكثر وضوحا في الألفية الثالثة.⁽³⁾

لذلك فهو تنظيم جديد للإنتاج سمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن

ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من صعب القياس الدقيق للنتائج

العلمي للعلماء بكل الدول، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.⁽⁴⁾

(1) عبد الرحمان إسماعيل وحري عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الأردن، 2004، ص280.

(2) عبد الرحمان إسماعيل وحري عريقات، مرجع سبق ذكره، ص282.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص471.

(4) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، مرجع سبق ذكره، ص58.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

1- معادلة سنجو للنمو الاقتصادي:⁽¹⁾

وضع سنجو معادلته سنة 1952 وعبر فيها عن النمو الاقتصادي بثلاث عوامل، الادخار الصافي، وإنتاجية

رأس المال ومعدل السكان، وتأخذ الشكل التالي:

$$D = SP - R$$

حيث:

D: يمثل معدل النمو السنوي للدخل الفردي.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي.

2- الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقوسة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو

الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية

المنسوب إليها القياس.⁽²⁾

$$100 \times \frac{\text{التغيرات في الدخل والناتج بين سنة المقاومة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} = \text{معدل النمو الاقتصادي}$$

(1) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص44.

(2) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، مرجع سبق ذكره، ص22.

مقياس الدخل الفردي (متوسط الدخل):

يميل بعض الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الناتج الداخلي للتعبير عن النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

$$\frac{\text{الناتج الداخلي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{الدخل الفردي الحقيقي}$$

كما يعتبر متوسط الدخل الفردي من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم الدول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعوبات إحصاءات السكان، هناك طريقة أخرى لقياس النمو الاقتصادي:⁽²⁾

معدل النمو البسيط:

يقيس معدل الدخل الحقيقي خلال سنتين، السنة الجارية والسنة السابقة، ويمكن حصول عليه عن طريق

المعادلة التالية:

$$tc_s = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}}$$

حيث:

tc_s : معدل النمو البسيط Le Simplex De Taux De Croissance

y_t : معدل الدخل الحقيقي لسنة t .

y_{t-1} : معدل الدخل الحقيقي لسنة $t-1$.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 467.

(2) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 66، 67.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، ثم تناولت من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى، من جوانب عديدة ومتنوعة، وأبرزها يتمثل في تطور الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية:

ساهم الاقتصاديون الكلاسيك بشكل كبير في وضع أطر وقوانين الاقتصاد بشكل عام والنمو الاقتصادي، بشكل خاص، حيث كان لهم الدور البارز والكبير في ظهور وتطور علم الاقتصاد وأبرز علماء هذه المدرسة الشهيرة "آدم سميث Adam Smith" و"دافيد ريكاردو David Ricardo" و"روبرت مالتوس Robert Malthus" وهم من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية.

1- نظرية آدم سميث * Adam Smith :

بالنسبة لآدم سميث فهو يرى بأن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن فائض الإنتاج أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية.⁽¹⁾

على أساس أن يستعمل هذا التراكم في الاستثمارات حديثة، ويعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات.

كان هدف آدم سميث هد التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعيقه وتقف في طريقه، ويقول آدم سميث أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة الابتكارية ولكن لكي ينتج فلا بد من القيام الأفراد بالادخار وذلك لأن زيادة

(*) آدم سميث عالم اقتصادي اسكتلندي ولد سنة 1723 وتوفي سنة 1790.

(1) سالم توفيق النجني ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الأردن، 1988، ص51.

القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد⁽¹⁾ ولكن بالإضافة تراكم رأس المال فإنه يوجد قيد آخر وهو حجم السوق فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كافي لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، وسد وينتج عن ترايد الدخول توسيع أحجام الأسواق بالنسبة لمعظم السلع.⁽²⁾

وعلى الرغم من أن آدم سميث عد العمل المعيار الوحيد للتنمية إلا أنه قد اعترف بأن عناصر الإنتاج المهمة الثلاثة موجودة هي العمل ورأس المال والأرض ولذلك فإن دالة الإنتاج في نظام هي:⁽³⁾

$$y = f(k, l, n) \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

y : الإنتاج، K : رأس المال، l : العمل، n : الأرض.

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي في الإنتاج الاقتصادي الوطني يمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاصل

المعادلة (1) وبالشكل التالي:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{\partial f}{\partial l} \times \frac{dl}{dt} + \frac{\partial f}{\partial k} \times \frac{dk}{dt} + \frac{\partial f}{\partial n} \times \frac{dn}{dt}$$

حيث أن:

dy/dt معدل النمو الإنتاج السنوي

$\partial f/\partial l$ الإنتاجية الحدية للعمل.

$\partial f/\partial k$ الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\partial f/\partial n$ الإنتاجية الحدية للأرض.

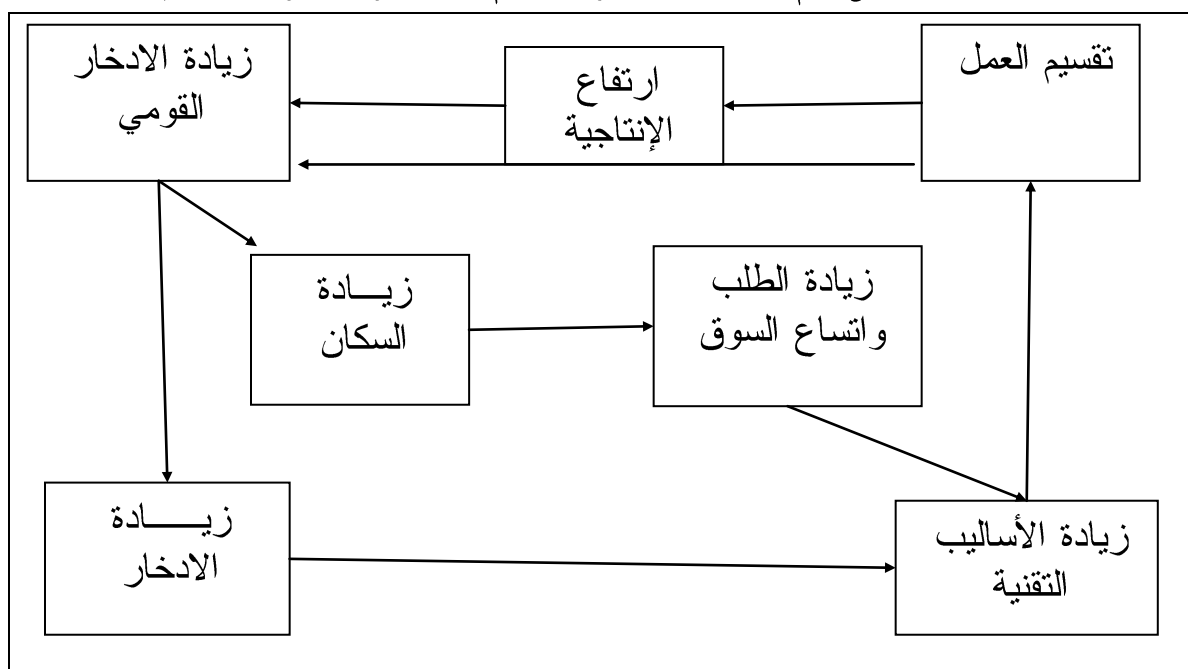
(1) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها، كلية تجارة، مصر، 2003، ص69.

(2) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص69.

(3) سالم توفيق التنجي ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص59.

واعتقد آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية لاسيما عندما يتوفر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأنه يعد حافزا ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل⁽¹⁾، ويمكن تلخيص تصورات آدم سميث بالشكل الآتي:

الشكل رقم (01-02): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق التحني ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2- نظرية دافيد ريكاردو (*) David Ricardo:

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.⁽²⁾

(*) دافيد ريكاردو عالم اقتصادي إنجليزي ولد سنة 1772، وتوفي سنة 1823.

(1) سالم توفيق التحني ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) إسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 63.

كما ركز ريكاردو على أن الزيادة السكانية يمكن أن تشل النمو الاقتصادي، وتحدث حاجزا أمام تزايد معدلاته إذا ما استمر نمو السكاني بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقض الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ بفكر في استخدام التقنيات الحديثة يمكن الإنتاج؛ إذ يفضل الاختراعات الحديثة، يمكن إبعاد مبدأ تناقض الغلة لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ. وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:⁽¹⁾

- الرأسماليون.
- العمال.
- الإقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالية في عمليتين:⁽²⁾

- 1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.
- 2- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسيع رأسمال.

أما العمال فإنهم مهتمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسمالية، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد... إلخ، وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.⁽³⁾

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فإنه مهم جداً وخاصة في مجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

ويقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام:

- أرباح الرأسماليون.
- أجور العمال.

(1) إسماعيل شعبان، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص63.

(2) إسماعيل شعبان، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص64.

(3) إسماعيل شعبان، مرجع سبق ذكره، ص63.

- ربوع الإقطاع.

فإذا كان الدخل النقدي هو الأجر مع الربح والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصة الأجر والربح يؤدي إلى انخفاض نسب الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرابهم لرفع الأجر، وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثير التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة من الركود الاقتصادي.⁽¹⁾

3- نظرية روبرت مالتوس (*) Robert Malthus :

يعتبر مالتوس اقتصادي الوحيد الذي يؤكد أهمية الطلب لتحديد حجم الإنتاج، على عكس المفكرين الآخرين، الذين يعتبرون أن العرض هو من يخلق الطلب استناداً إلى قانون المافذ لـ: "جون باتست ساي"⁽²⁾، فحسب مالتوس يجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي والاستثمار المخطط للرأسماليين، فعدم التوازن بين المدخرات والاستثمار يمكن أن يقلل الطلب على السلع وينخفض الاستهلاك الذي يعيق التنمية.

أما بخصوص نظريته حول السكان فهو القائل بأن السكان يزدادون بمتواليه هندسية والإنتاج بمتواليه حسابية، وحسب اعتقاد مالتوس يكون هناك تزايد في السكان كما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة، والذي يجعل دخل الفرد يصل إلى مستوى الكفاف، حيث اعتمد في تحليله على مبدأ الندرة من خلال الفارق بين حاجيات الفرد والقرارات الإنتاجية ولا شيء يقلل من الفارق سوى النمو الاقتصادي، الذي يتأثر سلباً بزيادة السكان وإيجابياً بتخفيض تكاليف الإنتاج الذي ينتج عنه تحقيق أرباح وزيادة في الاستثمار.⁽³⁾

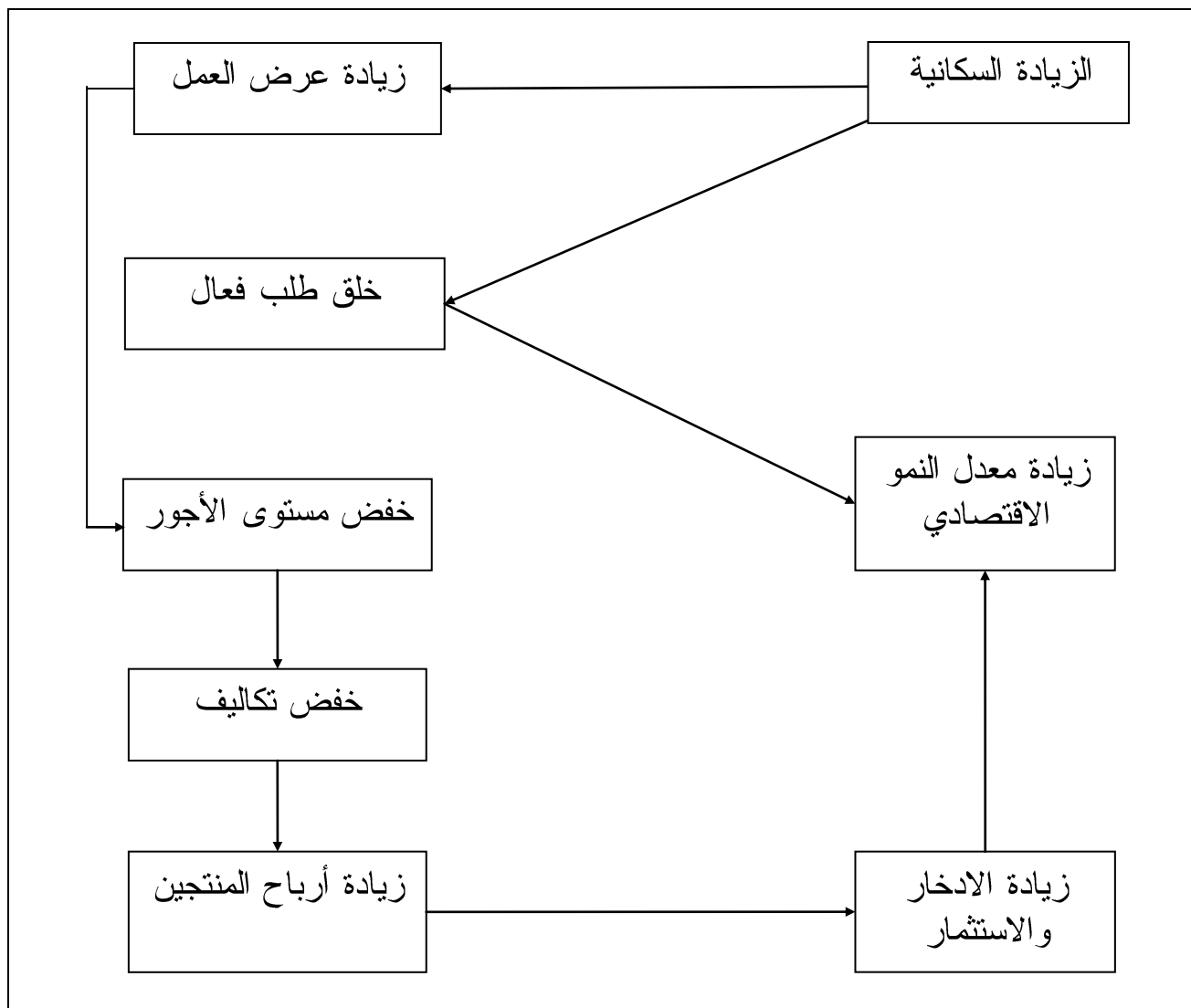
(*) روبرت مالتوس عالم اقتصادي ولد سنة 1766 وتوفي سنة 1834، وه باحث سكان مشهور بنظريته حول النمو السكاني

(1) عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص220.

(2) إسماعيل شعبان، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص64.

(3) إسماعيل شعبان، مرجع سبق ذكره، ص65.

الشكل رقم (02-02) : نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق التحني ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

المطلب الثاني: نظرية النيوكلاسيكية

لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينيات من القرن العشرين، ولم تخله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي، الذي سمي بالكساد الكبير خلال الفترة (1929/1933) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، هذا ما أوقع أزمة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكية، وهذا نتيجة عجزه عن إعطاء تفسير لهذه الأزمة الاقتصادية.

1- النمو الاقتصادي عند كيتز:

نظراً للأزمة الاقتصادية التي وقعت خلال الثلاثينيات بدأ الاهتمام من جديد بمسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الاهتمام عام 1939، عندما جاء بون ماينارد كيتز* الادعاء أن الاقتصاد ككل محكوم من طرف قرارات المستهلكين، فقدم نظرية العامة في العمالة الفائدة والنقود حيث وضع فيها عدد من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الوضع الراهن في تلك المرحلة⁽¹⁾، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

- كان اهتمام كيتز بالاقتصاد الكلي عكس سابقه كلاسيكية الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

- يرى كيتز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقداً بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي (Say).

- يرى كيتز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه: "الجزء من الدخل الوطني أو القومي، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم⁽²⁾ والقصور أو الهدف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

(*) جون ماينارد كيتز، هو اقتصادي إنجليزي مؤسس النظرية الكثرية ولد سنة 1883، وتوفي سنة 1946 ساهم بشكل بارز في تفسير أسباب أزمة الكساد الكبير 1929.

(1) عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

(2) سالم توفيق الحنفي ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- حسب كيتز الادخار ومن ثم الاستهلاك ذاته في الدخل على عكس سابقه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولاً، وفي مستوى الدخل ثانياً، أما المستوى التوازني للدخل حسب كيتز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال العملية المشهورة عنده والتي يطلق عليها اسم مضاعف الاستثمار وفق معادلة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف X الزيادة في الاستثمار.

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار مضاعف.

- لقد نادى كيتز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه لأن الدخل يؤدي إلى التشغيل التام، على عكس من اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائياً، لقد ركز كيتز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، أو التجمعي، ولم يتعرض كثيراً لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي التي لم يعطيها اهتماماً فترك ذلك لمن يطلق عليهم اسم الكثرين، من أمثال هارود ودومار، والذين سوف نتطرق لنامذحهم لاحقاً بإدماج هذه الآثار ضمن مساهماتهم في تحليل النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

2- نموذج هارود - دومار في النمو الاقتصادي Harrod - Domar:

يعتبر الباحثان "هارود*" ودومار**" من الاقتصاديين الذين تبنا الفكر الكيتزي وساروا على خطاه محاولين معالجة النقائص التي أغفلها كيتز خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي وفق هذا النموذج، يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي ينجزها المجتمع من دخله الوطني والذي يتم تحويلها إلى استثمارات، حيث توصل الباحثان هارود ودومار إلى صياغة هذه العلاقة في الشكل رياضي بالشكل التالي:⁽²⁾

(*) هنري روي فوبير هارود، اقتصادي وكاتب إنجليزي ولد سنة 1900، وتوفي سنة 1978، عمل مستشاراً لصندوق النقد الدولي.

(**) أفسلي دافيد دومار، اقتصادي روسي أمريكي، ولد سنة 1914، وتوفي سنة 1997.

(1) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

(2) عجمية محمد عبد العزيز ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 141 - 142.

$$\frac{\text{معدل تغير نمو الدخل الوطني}}{\text{معامل رأس المال الإنتاج}} = \text{معامل الادخار}$$

حيث:

$$\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{معامل الادخار}$$

$$\frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الناتج الوطني}} = \text{أما معامل رأس المال الإنتاج}$$

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الادخار.

- علاقة عكسية بمعامل رأس المال الإنتاج.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو

الدخل الوطني أي: (1)

$$\text{معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال الإنتاج}} - \text{معدل نمو السكاني}$$

(1) عجمية محمد عبد العزيز ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

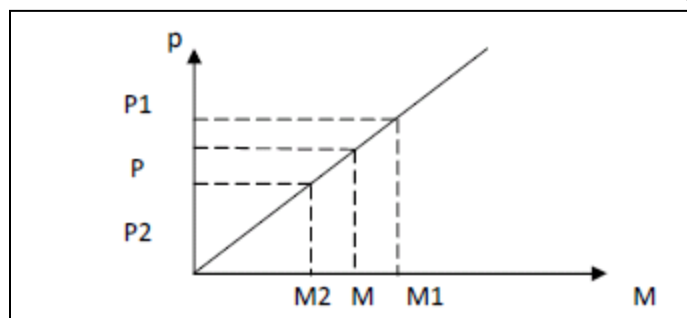
المطب الثالث: النظرية النقدية

مع التطور الفكر الاقتصادي اتجه الاهتمام بدراسة المسألة النقدية ابتداءً من الصنف الثاني من القرن العشرين خاصة في ظل استفحال تغير الأسعار بالاستمرار الأمر الذي دفع إلى بعث النظرية النقدية من جديد بحث ظاهرة ارتفاع الأسعار.

1- نظرية كمية النقود:

لقد ركزت النظرية الكمية للنقود على دراسة العلاقة بين كمية النقود والأسعار، وقد قامت هذه النظرية على الفرضيات التالية والتي على أساسها تم بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة كميردج: - ثبات حجم المعاملات هذا يعني حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديد بعوامل موضوعية، وأن النقود ليس لها تأثير في تحقيق توازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلات فقط ودورها محايد في الاقتصاد.⁽¹⁾ - ارتباط تغير مستوى العام للأسعار بنظير كمية النقود أي وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل⁽²⁾، فزيادة النقود المعروضة ستؤدي إلى زيادة مماثلة في مستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

الشكل رقم (02-03): أثر تغيرات كمية نقود على المستوى العام للأسعار.



المصدر: ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصاريف، مديرية الكتب، العراق، 1995، ص178.

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص10.

(2) عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافية والتجارة دولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص257.

– ثبات سرعة دوران النقود(*) تفترض هذه النظرية أن سرعة للنقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التفسير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة كثافة السكان⁽¹⁾، ثقافة المصرفية لدى مجتمع. كانت هناك عدة محاولات لشرح وتفسير النظرية النقدية، أشهرها معادلة التبادل لفيشر ومعادلة أرصدة النقدية التي جاءت كتعديل للمعادلة السابقة.

1-1 – معادلة التبادل لفيشر:

تمت صياغة هذه المعادلة من قبل الاقتصاد الأمريكي فيشر في الفترة 1867-1947، وتعتبر هذه المعادلة عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها في محاولة تحديد مختلف العوامل التي تساهم في تأثير مستوى الأسعار، تقوم هذه المعادلة على عدة فرضيات أهمها التساوي بين عرض وطلب على النقود $D = S$ ⁽²⁾ وصياغة هذه المعادلة كانت كما يلي:⁽³⁾

$$MV = PT \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

P: مستوى العام للأسعار وهو المتغير التابع.

M: كمية النقود وهو متغير مستقل.

T: حجم المبادلات وهو ثابت.

V: سرعة الدوران النقود وهو ثابت.

كمية النقود تستقل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت أو نقود الودائع، وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواعها داخل اقتصاد معين خلال فترة ومنية معينة مثل: تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات⁽⁴⁾ وغيرها.

(*) يقصد بسرعة دورات النقود متوسط عدد مرات التي انتقلت فيها كل وحدة واحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في السياسات و النظريات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2) مروان عطوان، مقاييس اقتصادية (النظرية النقدية)، دار البعث، قسنطينة، 1989، ص ص94-95.

(3) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص45.

(4) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994، ص77.

ومن المعادلة (1) نستنتج انه كلما تغيرت كمية النقود تغير مستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعاً مع شرط ثبات كل من حجم المبادلات وسرعة دوران النقود، حيث: (1)

$$P = M.V/T$$

1-2- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

ساهم في صياغة وتطوير هذه المعادلة العالمان مارشال وبيجو وقد سميت بمعادلة كامبردج نسبة إلى جامعة كامبردج وقد جاءت هذه المعادلة كإعادة صياغة النظرية الكمية أو لمعادلة فيشر. على خلاف فيشر حاول رواد هذه المدرسة معرفة العوامل التي تحدد حجم النقود التي يطلبها الأشخاص، كما يرى أن النقود لا تطلب فقط بهدف إتمام المبادلات، ولكن تطلب أيضاً لأنها مستودع للقيمة وذلك لأنها توفر لحاملها منافع كثيرة من خلال قياسها بوظيفتها كأداة للاحتزان والاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة في لحظة معينة. (2)

لقد اشتق مارشال وبيجو نظريتهما من معادلة التبادل لفيشر، فبتعويض حجم المبادلات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) تصبح المعادلة الأرصدة النقدية:

$$M.V = P.Y$$

حيث M.V تمثل مجموعة الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة محدود و P.Y القيمة الاسمية للنتائج القومي أي قيمة ما ينتج خلال السنة من سلع وخدمات نهائية وبقسمة طرفي المعادلة على (V) نحصل على: (3)

$$m = \frac{1}{v} \times py$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة وبالتالي

نستطيع استبدال M — M^d ، ويوضع k=1/v تصبح معادلة:

$$M^d = k \times py$$

(1) مروان عطوان، مقاييس الاقتصادية (النظرية النقدية)، مرجع سبق ذكره، ص95.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص52.

(3) بسام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص246.

حيث k هي نسبة الفضيل النقدي وبما أن k ثابت لأن سرعة دوران ثابت فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة الدخل الأسمى تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها.⁽¹⁾

2- الطلب على النقود:

ركز كيتز في تحليله على مجموعة الطلب واعتبر أن النقود تؤثر في حجم النشاط الاقتصادي فقط من خلال تأثيرها على سعر الفائدة، كما ركز في كتابه "النظرية العامة للعمالة، سعر الفائدة والنقود" على أهمية النقود بالنسبة للأعوان الاقتصادية والأسباب التي تدفعهم إلى الاحتفاظ بها، وقد أكد على ثلاثة دوافع وهي:

2-1- دافع المعاملات:

ويقصد به الاحتفاظ بالنقد بغرض استعماله كوسيط في المبادلات وحين أن كيتز يقسم المتعاملين إلى أفراد ومؤسسات وهذا بدوره يقسم إلى قسمين: الأول: هو دافع الدفع الذي يمرره الفاصل الزمني بين استلام الدخل و صرفه لذلك كلما زاد الفاصل كلما زاد الحجم من الدخل الذي يجب الاحتفاظ به لهذا الغرض، أما الثاني فهو الدافع المشروع الذي يهدف إلى سد الفاصل بين وقت إجراء النفقات المهنية ووقت استلام حصيله البيع، فالعامل الأساسي الذي يستند إليه هذا الدفع هو الدخل y وعليه فالطلب على النقود بدافع المعاملات (D_t) دالة لمتغير الدخل⁽²⁾ كما هو معبر عليه بالصيغة التالية: $D_t = f(y)$

2-2- دافع الاحتياط:

تستدعي هذا العمل احتفاظ لأفراد باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافا إلى المبالغ المخصصة للمعاملات لمواجهة الحوادث الطارئة، وغير متوقعة أو الاستفادة من الفرض غير متوقعة⁽³⁾، حيث يتوقف هذا الدافع أيضا على مستوى الدخل وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط (D_p) دالة لمتغير الدخل y ، كما هو معبر عنه في الصيغة التالية:⁽⁴⁾ $D_p = f(y)$

(1) بن حمو سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص237.

(2) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص52.

(3) ضياء مجيد المسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص205.

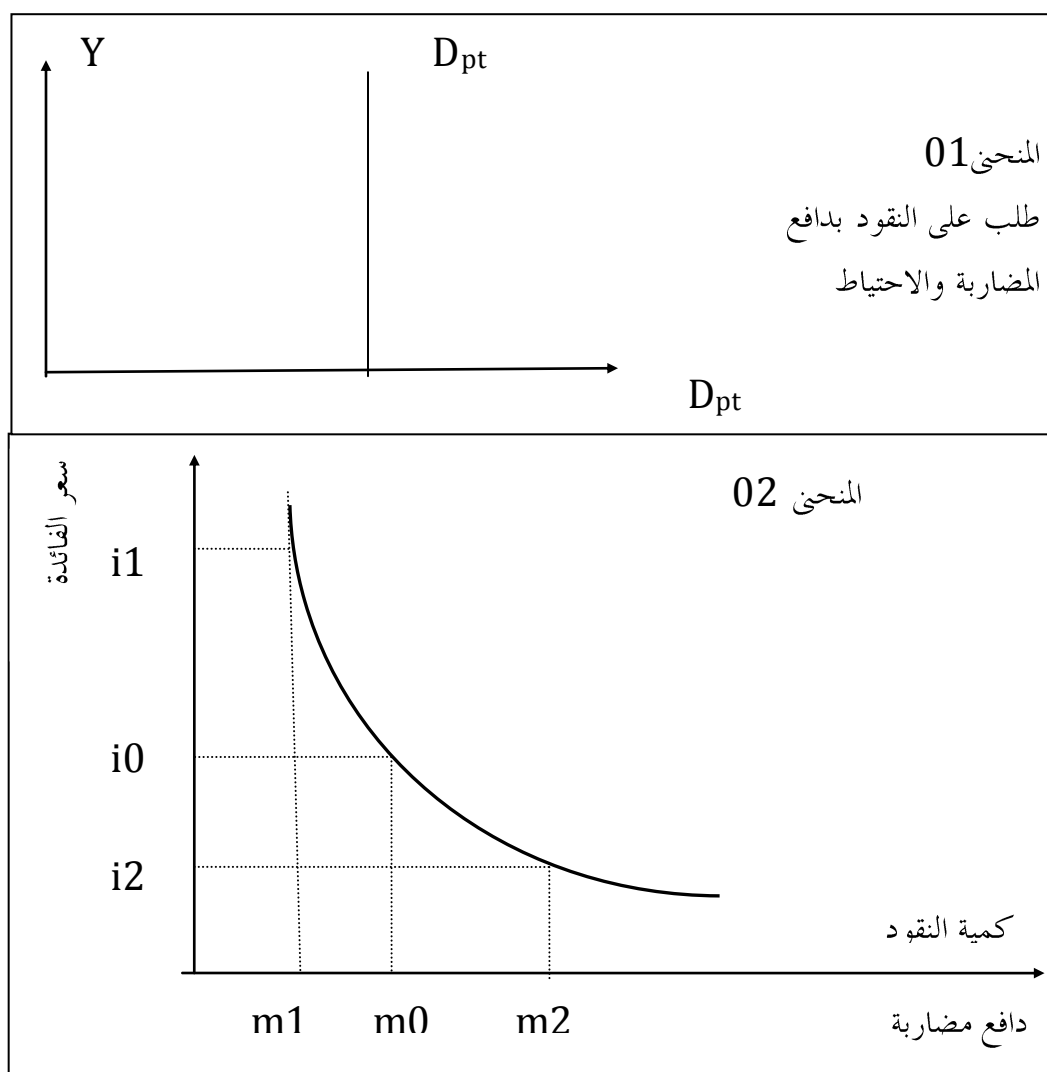
(4) صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص224.

2-3- دافع المضاربة:

يرتبط هذا الدافع بمعدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل لكن عائد منخفض، بل وقد يتعرض الفرد لخسارة رأسماله أيضا وتكون بصيغة

$$D_s = f(i)$$

الشكل رقم (02-04): التمثيل البياني للطلب على النقود عند كيتز.



المصدر: بالعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 56.

يبين منحنى 01 أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط D_{pt} يتعلق بالدخل y ، إذن هو مستقل عن سعر الفائدة i وبالتالي يمثل بمنحنى خطي عمودي على D_{pt} موازي المحور الإحداثيات. نلاحظ من منحنى 02 أنه عندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا فإن الأعوان الاقتصادية تفضل لاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة فيكون الطلب حينئذ مرن بالنسبة لسعر الفائدة.

3- النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان Milton Friedman :

على أثر الكساد الكبير 1929-1932 ظهرت بعدها أفكار كيتز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كيتز بمثابة ثورة في فكر الرأسمالي إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يمر بعدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنبا إلى جنب⁽¹⁾، وعليه فإن لابتداء من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة وتوجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول جمع بين تحليل الكلاسيكي والكتري، لكن أزمة التي تعرض لها الاقتصاد في السبعينيات القرن الماضي دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة وقد ظهرت النظرية النقدية المعاصرة التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم .

3-1- فرضيات النظرية المعاصرة:

قبل أي دراسة لمحتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي تركز عليها وهي:

- ✓ استقلالية كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب عليها⁽²⁾
- ✓ الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تحدد من طرف السلطات النقدية.⁽³⁾
- ✓ التأكيد على فعالية وقوة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وعدم اليقين في كفاءة السياسة

(1) أصبح تدریس قریصة، النقود والبنوك، دار النهضة، العربية، لبنان، 1984، ص 301.

(2) عقيل حاسم عبد الله، الاقتصاد النقدي النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(3) معتوق محمود سهير، الاتجاهات الحديثة في تحليل نقدي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية، مصر، 1980، ص 186.

المالية، وأحسن سياسة تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في النمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم والذي سببه الرئيسي هو التوسع النقدي الكبير.⁽¹⁾

3-2- عرض النقود:

حسب فريدمان فإن عرض نقود يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق ومنه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود حيث أنه هو الذي يتوفر على وسائل الرقابة والعمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد.⁽²⁾

في رأي فريدمان فإن أية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون تضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود وبنسبة ثابته ومستقرة لتبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرار نقديا.⁽³⁾

إن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها وإنخفاض العائد، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية وهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة و/أو زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات وبالتالي سيقود هذا الشراء و/أو الإنفاق إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد الطلب فيه على الأصول الأخرى ومع هذا الزيادة فإن أسعارها تزداد ولهذا الزيادة تأثيرات إضافية متمثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك، فكل هذا يؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي من خلال زيادة الناتج والأسعار معا في الأمد القصير، وزيادة المستور العام للأسعار في الأمد الطويل.⁽⁴⁾

(1) عقيل حاسم عبد الله، مرجع سابق، ص164.

(2) صبحي تاديس فريضة، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص303

(3) محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان، الأردن، ص89.

(4) بلعوز بن علي، محارات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص68.

خلاصة :

على الرغم من وجود تعاريف النمو الاقتصادي إلا أن المؤلفون يتفقون على أنه يعني النمو الكمي في الناتج الوطني، وهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من هذا الناتج.

إن النمو الاقتصادي هو ثمرة تعاون لجملة من العوامل والمتمثلة أساساً في الموارد البشرية، الوارد الطبيعية، تراكم رأس المال بالإضافة إلى التقدم التقني، وكلما رغبتنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية وتأجيل الاستهلاك.

وقد تضمنت نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، وقد ركزوا اهتمامهم على تراكم رأس المال بالاعتباره المحدد الرئيسي لوعدل النمو الاقتصادي، أما كيتز فيرى أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا الاستخدام يرتبط، وهو يستعمل نظرية المضاعف للتأكيد على أهمية الاستثمارات العامة في إيجاد فرص العمل. ويعتبر نموذج هارود-دومار من أكثر النماذج استخداماً لتقدير حجم الاستثمار اللازم لتنفيذ الخطة الاقتصادية.

بالاعتبار النقود هي الموضوع الأساسي للنمو الاقتصادي، فقد حظت بالاهتمام مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية التي بحثت في دورها وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وقد ركزت النظرية النقدية فيما يخص نظرية كمية النقود على دراسة العلاقة بين كمية النقود وأسعار وقد قامت هذه النظرية على عدة فرضيات والتي على أساسها تم بناء معادلة تبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية، وقد اعتبر أن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع وهي المعاملات والاحتياط والمضاربة وجاءت بعدها النظرية النقدية المعاصرة بزعامة فريدمان الذي أقر بدور النقود في الاقتصاد وتأثيرها عليه، كما اعتبرها أكثر فاعلية وتراجع أهمية السياسة المالية.

الفهرس

المقدمة

العامّة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الخاتمة

العامّة

قائمة

المراجع

المخلص:

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الناج المحلي الخام ومتغيرات السياسة النقدية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2013 وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الاطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي والجدور التاريخية لهما، مع عرض أهم التطورات النقدية للاقتصاد الوطني مع التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية ليتم في الأخير إجراء الدراسة القياسية بالاعتماد على المناهج الإحصائية الحديثة في المجال الاقتصاد القياسي وإجراء الاختبارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، أثر.

مر الاقتصاد الوطني بأزمات نتيجة تعرضه لصدمات سواء داخلية كالأزمة السياسية والأمنية ومعدلات التضخم المرتفعة ونسبة البطالة العالية، والأزمات الخارجية مثل مديونية وتقلبات أسعار البترول التي تؤثر هذه الأخيرة بشكل كبير على الاقتصاد الوطني باعتبارها تشكل نسبة أكبر من إيرادات الدولة وبالتالي تؤثر بعمق على النمو الاقتصادي.

إن طرح قضية التنمية في أي دولة يرتبط بطرح تمويل نشاطات الاقتصادية، ويتميز ذلك بواسطة السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة بإجراء تدابير من شأنها زيادة في معدل النمو الاقتصادي واستقرار العملة وتحقيق توازن المطلوب لميزان المدفوعات، وذلك بفضل أدوات المعتمدة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية كونها تقوم بمنح الائتمان للقطاعات لتدعيم وتمويل المشاريع الاستثمارية المسخرة لدعم النمو الاقتصادي .

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسات الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية الموضوع لتدخلها آخذ بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة وما يشكله من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى .

بالنسبة للجزائر فإنه قبل قانون النقد والقرض 90-10 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، لم تكن أداة استراتيجية من أجل تحكم في التنمية ولم يعد كأداة لتكوين رأس مال وإنما كظاهرة حسابية يمكن من خلالها حساب الكميات الرأس المالية المحصلة، غير أنه قد تفتنت السلطات العامة في النهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي لنقود وإعطائها مفهوماً جديداً يتمثل في اعتبار وسيلة التداول رأس المال فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الاستثمار والإنتاج والاستهلاك ، وأصبحت أداة استراتيجية مهمة .

أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكناً مع صدور قانون للنقد والقرض 90-10 والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب التنظيم العرض النقدي وتداول النقود، وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية للبنك المركزي في أدواتها.

كما يعتبر النمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، إذ أنه هدف من أهم أهداف السياسة النقدية للحكومات سواء المتقدمة أو المتخلفة ونظرا لهذه الأهمية حضي بقسط كبير من اهتمام الاقتصادية من خلال مختلف النظريات والنماذج.

وعلى ضوء هذه الدراسة سنحاول بناء نموذج قياسي ومعرفة مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، وعلى هذا أساس يمكن صياغة الإشكالية التالية:

✓ ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولتوضيح أكثر لمعالم الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا يقصد بالسياسة النقدية؟ وفيما تتمثل أدواتها؟ وبماذا تميزت أهم التطورات النقدية في الجزائر؟
- ✓ ما معنى النمو الاقتصادي؟ وماهي محدداته؟ ما هي أهم النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي؟
- ✓ كيف يمكننا قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؟

الافتراضات:

لمعالجة الاشكالية والأسئلة الفرعية سألفة الذكر نقترح بعض الافتراضات لإثبات صحتها:

- ✓ السياسة النقدية هي إجراءات وتدابير تصدرها السلطات النقدية لتحكم في العرض النقدي للبلاد.
- ✓ تعددت المدارس والنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي إلا أنه يبقى مفهومه يقتصر حول الزيادة في الناتج الداخلي.
- ✓ أهم المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي هو الكتلة النقدية وتأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي يكون إيجابي.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار موضوع بحث إلى:

- ✓ قلة الدراسات القياسية وأساليب الكمية للنظرية النقدية خاصة والنظرية الاقتصادية عامة.
- ✓ الطابع التكويني أي بحكم التخصص الذي يفرض علينا الإلمام والبحث في مثل هذه المواضيع.
- ✓ إيجاد بديل أو مصدر داخلي ممول للاقتصاد الوطني بعيدا عن التبعية البترولية.

أهداف البحث:

من خلال هذه الدراسة سنحاول الوصول إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- ✓ معرفة العلاقة النظرية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
- ✓ محاولة معرفة أهم المتغيرات النقدية المؤثرة على النمو الاقتصادي.
- ✓ التوصل إلى نموذج قياسي أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي صالح.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في توفيرها لتقديرات كمية لأثر بعض المتغيرات الممثلة للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزمني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 1990-2013 كونها تزامنت مع برامج الإصلاحات الاقتصادية، بإضافة إلى أنها اشتملت على صدور عدة قوانين كقانون النقد و القرض، أما الإطار المكاني فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر .

الدراسات سابقة:

هناك قلة من الدراسات القياسية التي خصت السياسة النقدية في الجزائر وخارجها نذكر منها:

أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2011 أطروحة
الدكتورة للباحث بلوافي محمد جامعة تلمسان، في هذا البحث تم القيام بدراسة قياسية للتعرف على مدى
تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة 1970-2011 كما قام
بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين لتوضيح أثر اصلاحات المؤسسات المالية والنقدية الدولية في تأثير
كل من السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الفرعية الأولى (1970-1993)
والفترة الثانية (1994-2011).

منهجية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سنتبع منهجين المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري حيث سنتطرق إلى مختلف
المفاهيم و الخصائص المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي أما بالنسبة للجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج
التحليلي القياسي لتفسير تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وبالاستعانة ببرامج **Eviews7**
و**Excel**.

أقسام البحث:

كمحاولة لإمام بمختلف جوانب البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يتضمن هذا الفصل عموميات حول السياسة النقدية بالإضافة إلى أهم التطورات النقدية التي
مر بها النظام النقدي.

الفصل الثاني: لقد عرجنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي وأهم نظرياته.

الفصل الثالث: تمحور هذا الفصل حول محاولة بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/14/15 Time: 15:11				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	1.292901	0.039058	33.10184	0.0000
CRDEINTRE	-0.168485	0.122854	-1.371421	0.1862
TXRSC	-41.32195	28.68181	-1.440703	0.1659
TXCHNG	-2.530575	0.865689	-2.923192	0.0087
C	2004.278	427.2144	4.691505	0.0002
R-squared	0.993668	Mean dependent var		6187.424
Adjusted R-squared	0.992335	S.D. dependent var		4986.593
S.E. of regression	436.5699	Akaike info criterion		15.17883
Sum squared resid	3621273.	Schwarz criterion		15.42425
Log likelihood	-177.1459	Hannan-Quinn criter.		15.24394
F-statistic	745.4345	Durbin-Watson stat		1.595723
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول (02): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى بعد حذف المتغيرين (معدل إعادة الخصم

والقروض الداخلية).

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 05/22/15 Time: 19:44				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	1.341918	0.029661	45.24194	0.0000
TXCHNG	-2.345053	0.855160	-2.742237	0.0122
C	1318.892	236.2330	5.583012	0.0000
R-squared	0.992438	Mean dependent var		6187.424
Adjusted R-squared	0.991718	S.D. dependent var		4986.593
S.E. of regression	453.8173	Akaike info criterion		15.18973
Sum squared resid	4324953.	Schwarz criterion		15.33699
Log likelihood	-179.2768	Hannan-Quinn criter.		15.22880
F-statistic	1377.993	Durbin-Watson stat		1.510590
Prob(F-statistic)	0.000000			

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل إخوتي: خيرة، عبد القادر، محمد، عبد الكريم و الصغيرين بوعلام و منال.

إلى عماتي: زهرة، حسنية، تواتية و زوجها محمد تكوك، عائشة و زوجها رحال خديم.

إلى خالتي و أخوالي و إلى جدتي .

إلى صديقاتي: فتية أمينة حنان.....

إلى كل الطلبة السنة الثانية ماستر تقنيات كمية مطبقة الدفعة 2015.

إلى روح أمي الثانية علوا رحمها الله و أسكنها فسيحة جنانه.

إلى كل طالب للعلم.

تشكرات

الحمد لله تعالى و أشكره على إيمانه لي في إحداد هذا العمل، فهو المعين و هو خير
الموفقين.

أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني و داني و أخص بالذكر الأستاذ المؤطر نورين
مولود

كما أشكر كل أساتذة الماستر تخصص تقنيات كمية مطبقة
و شكر الخاص لأعز من لي في الدنيا أبي العزيز حفظه الله و عمتي حسنية أعزها الله في
عملها

و أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية	
07	المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية
07	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
09	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
12	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
17	المبحث الثاني: وضعية السياسة النقدية في الجزائر
17	المطلب الأول: الوضعية النقدية قبل قانون 10-90
22	المطلب الثاني: قانون القرض والنقد 10-90
24	المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
29	المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي
29	المطلب الأول: مفهوم نمو الاقتصادي
31	المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
33	المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي
36	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
36	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
42	المطلب الثاني: نظرية النيوكلاسيكية
45	المطلب الثالث: النظرية النقدية

الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2013	
55	المبحث الأول: تقديم متغيرات ونموذج الدراسة
55	المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة
60	المطلب الثاني: تقديم نموذج الدراسة
63	المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج
63	المطلب الأول: النموذج القياسي المقدر
66	المطلب الثاني: تقدير وتحليل النموذج بعد حذف المتغيرين
71	المطلب الثالث: تحليل نتائج التقدير
74	الخاتمة العامة
77	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
60	البيانات الإحصائية للمتغير المستقل والمتغير التابع .	(01-03)
63	نتائج تقدير النموذج.	(02-03)
64	نتيجة اختبار معنوية المعالم النموذج.	(03-03)
66	نتائج تقدير النموذج بعد حذف المتغيرين (معدل إعادة الخصم والقروض الداخلية).	(04-03)
67	نتيجة اختبار معنوية المعالم النموذج بعد حذف المتغيرين.	(05-03)
68	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء.	(06-03)
69	نتائج اختبار التعدد الخطي.	(07-03)
70	اختبار Breusch-Godfrey.	(08-03)
72	قيم PIB المتنبأ بها خلال الفترة (2014-2016)	(09-03)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
19	تطور معدل M2 ومعدل PIB خلال الفترة 1984-1988.	(01-01)
38	تطورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي .	(01-02)
41	نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي.	(02-02)
45	أثر تغيرات كمية نقود على مستوى العام للأسعار	(03-02)
49	تمثيل البياني للطلب على النقود عند كيتز	(04-02)
55	تطور PIB في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	(01-03)
56	تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال فترة 1990-2013	(02-03)
57	تطور سعر الصرف في الإسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	(03-03)
60	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	(04-03)
59	تطور القروض الداخلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	(05-03)
96	رسم البياني لإحصائه دربن واستن	(06-03)

1-الكتب

- 1-أحمد فريد مصطفى وسهير السيد، السياسة النقدية ولبعد الدولي ليورو، ميثاق فاس، جزائر 2000
- 2-إسماعيل شعبان، التنمية الاقتصادية، دار الكتاب، الأردن،1988.
- 3- بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر 2004
- 4- بن حمو سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر،2006
- 5-حسين علي بخت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007
- 6- زكرياء الدوري وبشرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
- 7- سالم توفيق التجني ومحمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، الأردن، 1988
- 8- سام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006
- 9- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر .
- 10- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الفجر، الجزائر، 2005.
- 11- صبحي تدريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة، العربية، لبنان، 1984.
- 12- صخري عمر، التحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، ديوان مطبوعات الجامعة، 1991
- 13- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- 14- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2001.
- 15- عبد الرحمان إسماعيل ودربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الأردن، 2004

- 16- عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، 1998
- 17- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، مصر، 2006
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 19- عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة دولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- 20- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، 1994
- 21- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2012.
- 22- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية، لبنان 1990.
- 23- محمد صالح عبد القادر، محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية، دار الفرقان، الأردن
- 24- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية ومفهومها ونظريتها وسياساتها، الكلية لتنمية تجارة، مصر، 2003
- 25- محمود عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، مصر، 2006.
- 26- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001
- 27- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد، الجزائر، 2008
- 28- مروان عطوان، مقاييس الاقتصاد (النظرية النقدية)، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1989.
- 29- معتوق محمود سهير، الاتجاهات الحديثة في تحليل نقدي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية المصرية اللبنانية، مصر، 1980.

30- مكيد علي ، الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

31- ميشل ب تودارو، التنمية الاقتصادية، التعريب محمود حسين حسني ومجمود حامد محمود عبد العزيز، دار المريخ، السعودية، 2006.

32- ناظم محمد فوزي السمري، النقود والمصارف ونظرية النقدية، زهران للطباعة والنشر، الأردن 2006.

2- المواقع الإلكترونية:

1- www.kau.edu.sa/Files/2015/04/07 تاريخ الإطلاع:

2- www.imf.org/elibrary-data:2015/04/25 تاريخ الاطلاع

3- www.bank-of-algeria.dz 2015/05/03 تاريخ الاطلاع